التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2024 – الاستثمار في انتقال عادل ومستدام في أفريقيا

أديس أبابا، 24 أبريل/نيسان 2024 – **تواجه البلدان الأفريقية العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذه التحديات العالمية تجعل استراتيجيات 'استمرار الوضع على ما هو عليه' حالة لا يمكن تحملها، وهناك حاجة إلى نهج جديد مفضٍ إلى التحول من أجل انتقال عادل ومستدام في أفريقيا،** وذلك بحسب ما جاء في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2024.

لقد أُطلق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2024، الذي يتناول موضوع 'الاستثمار في انتقال عادل ومستدام في أفريقيا'، في أديس أبابا يوم 24 نيسان/أبريل 2024. ويتناول التقرير بالتحليل الفرص والسياسات المتاحة لأفريقيا لبناء نظام اقتصادي عادل ومستدام. ولكي يتسنى تحقيق ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى خطط واستراتيجيات إنمائية شاملة تعيد توجيه نُظُمها توجيها جذريًّا في مجالات الإنتاج والاستهلاك والحوكمة والتكنولوجيا ورأس المال البشري والمالية.

وقال السيد كلافر غاتيتي، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، في كلمته الافتتاحية، إن الانتقال العادل والمستدام الذي يكفل تحقيق نمو متسارع وشامل ومستدام، فضلا عن تحقيق التنويع والتصنيع الأخضر، سيساعد أفريقيا على بلوغ حدود إمكاناتها القصوى.

وأبرزت السيدة سوزانا شفيدروفسكي، مديرة شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في معرض تقديمها عرضا عن التقرير، أن أفريقيا لديها فرصة سانحة لتحقيق انتقال عادل ومستدام ذي تأثير مسترشدا في ذلك بخطاب أفريقي مستنير وباحتياجات القارة. وأضافت أن العوامل من قبيل الرصيد السكاني من الشباب، والأراضي الصالحة للزراعة، وما تزخر به القارة من موارد متجددة، والرواسب الضخمة من المعادن الاستراتيجية، والمزايا المتأتية حديثا من التقنيات الناشئة، تضع أفريقيا في وضع يمكنها من تصميم الانتقال المفضي إلى الاستدامة على الصعيد العالمي.

ولكي تتمكن أفريقيا من تحقيق أهدافها، يجب أن يعكس الانتقال العادل والمستدام مالديها من خصوصيات. ولابد من شرح الانتقال العادل والمستدام الذي يفيد في تلبية احتياجات أفريقيا شرحا جيدا باعتباره نظاما اقتصاديا يشمل الاستدامة البيئية وتخفيف الوطأة الاجتماعية والتصنيع الأخضر. وبناء عليه، يتطلب تحقيق انتقال عادل ومستدام في أفريقيا تحولات جوهرية في النظم الاقتصادية (لا سيما على صعيد الإنتاج والاستهلاك)، ونُظُم الحوكمة، والتكنولوجيا. ويجب أن تكون هذه التحولات مدفوعة باستخدام الموارد الطبيعية استخداما فعالا، وتطوير بنية تحتية مستدامة، والسعي لتصنيع منخفض الكربون، والأخذ بنظم زراعية إيكولوجية مرنة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمويل الانتقال العادل والمستدام في أفريقيا أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق تنمية شاملة للاقتصادات ذات الانبعاثات المنخفضة من الكربون دون المساس بالرخاء. وستتطلب عملية تحقيق الانتقال موارد كبيرة لتمويل النُّظُم المتعلقة برأس المال والابتكار المالي والحماية الاجتماعية، وستحتاج القارة إلى تحفيز النُّهُج الابتكارية. ويحتاج الأمر أيضا إلى إحداث نقلة نوعية في الهيكل المالي الدولي.

وفي ظل السعي إلى تحقيق انتقال عادل ومستدام، يُقترح على واضعي السياسات الأفارقة الأخذ برؤية واستراتيجيات استشرافية كفيلة بأن تجعل القارة تستفيد من الفرص الاقتصادية والتكنولوجية الناشئة ومن استخدام الآليات القارية استفادة قصوى. ويُوصَى أيضا بأن تَعمد البلدان الأفريقية إلى توسيع هامش المناورة المالي عن طريق الاستفادة استراتيجيا من مواردها الطبيعية. ويمكن القيام بذلك بتنمية قطاع المعادن الاستراتيجية، ومحاسبة رأس المال الوطني، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادة من الدور الاستراتيجي للقارة على الساحة الجيوسياسية الآخذة في التطور.

وفي الكلمة الختامية، جدّدت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التأكيد على استعداد اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الانتقال العادل والمستدام. وقالت إنه ''بالنظر إلى حجم التحدي الذي يمثله تغير المناخ إلى جانب تزايد عدم المساواة والفقر، فلا مجال لتضييع الوقت. لقد حان الآن وقت العمل''.